

## مناهل العرفان في علوم القرآن

7 - دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب .

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزري وابن الطيب بجملة اعتراضات نقدمها إليك ثم نفندها بين يديك فيما يأتي .  
الاعتراض الأول يقولون إن هذا القول مع اختلاف قائله في بيانه لم يذكر واحد منهم دليلا إلا أنه تتبع وجوه الاختلاف في القراءة فوجدها لا تخرج عن سبعة .  
وهذا لا ينهض دليلا لأي واحد منهم على أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التي تختلف فيها القراءة .

ونجيب أولا بأن هذا المذهب الذي اخترناه لم نختلف ولم نتردد في بيانه .

ثانيا أنا أيديناه بعدة أدلة لا بدليل واحد .

ثالثا أنا لا نسلم كون تتبع وجوه الاختلاف في القراءة لا يصلح دليلا لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة .

كيف والاستقراء التام دليل من جملة الأدلة التي يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث ما دام مستوفيا لشروطه الثلاثة التي أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكما حقيقيا وثانيها أن تكون كلية حقيقية أي موضوعها كليا حقيقيا صادقا على ما وجد من أفرادها فيما مضى وما هو موجود في الحال وما يمكن أن يوجد في المستقبل .  
وثالثها أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة .  
ولا ريب أن الوجوه السبعة التي ذكرها أبو الفضل الرازي تحقق في استقرائها الشروط الثلاثة لأن الرازي لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدها لا تخرج عن هذه السبعة ثم أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكما حقيقيا بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة في الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة .

وهو حكم يقوم على قضية كلية سالبة كما ترى .

الاعتراض الثاني يقولون إن طريق تتبع أبي الفضل الرازي وابن قتيبة وابن الجزري وابن الطيب يخالف بعضها بعضا .

وهذا يدل على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه .

ونجيب بأن مجرد الاختلاف في طرق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم .

إنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصا دون من كان استقراؤه تاما .

وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تام مستوف لجميع شروط الإنتاج .  
ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقراءه سبيلا لم يسلكها مخالفوه فلكل إنسان أن يختار في  
استقراءه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب ما دام ملتزما لشروط إنتاجه .  
وإذا كان غيره قد وقع في نقص من تتبعه واستقصائه فلا يضير ذلك مذهب الرازي القائم على  
الاستقراء التام في قليل ولا كثير .

ولا تزر وزارة زرع أخرى 6 الأنعام 164